العدد 8 -2021

أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية

جمال الجويني
عبد الكريم قندوز

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية

جمال الجويني

عبد الكريم قندوز

صندوق النقد العربي
يونيو 2021

© صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الفنيون في صندوق النقد العربي، وتبحث في قضايا تتعلق بالقضايا النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلفي الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 ، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 – 2 – 971+
فاكس: 6326454 – 2 – 971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقع ا لإلكتروني: http://www.amf.org.ae

المحتوى

الملخص 5
مقدمة..... 7
أولاً: الدراسات السابقة 9
ثانياً: النموذج والبيانات 13
ثالثاً: منهجية الدراسة..... 15
1. نموذج الأثر الثابت..... 15
2. نموذج الأثر العشوائي..... 16
3. اختبار هاوسمن..... 17
رابعاً: تحليل النتائج..... 19
1. تحليل وصفي للبيانات 20
2. اختيار النموذج المناسب..... 21
3. أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي 22
الخلاصة والتوصيات 23
المراجع باللغة العربية 25
المراجع باللغة الإنجليزية..... 26

قائمة الجداول

جدول رقم (1): تحليل وصفي للبيانات.....28
جدول رقم (1) - تابع: تحليل وصفي للبيانات.....29
جدول رقم (2): الارتباط بين الشمول المالي والمتغيرات المستقلة 30
جدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت 31

قائمة الأشكال

شكل رقم (1): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية خلال الفترة (2011-2019).....32
شكل رقم (2): تطور عدد الفروع البنكية في الدول العربية خلال الفترة (2011-2019) 33
شكل رقم (3): تطور مؤشر التطور المالي الإسلامي في الدول العربية خلال الفترة (2011-2019) ...34

الملخص

حظيت الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في الاقتصادات المتقدمة والنامية باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة باستخدام العديد من المنهجيات، حيث توصل معظمها إلى وجود اختلاف في طبيعة العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي نتيجةً لعدم التجانس بين الاقتصادات واختلاف مستوى التطور المالي الإسلامي. في هذا السياق، تهدف الدراسة إلى قياس استجابة الشمول المالي للتطورات في التمويل الإسلامي في ستة عشر دولة عربية خلال الفترة (2011-2019) باستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. تم الاعتماد على مؤشرين للشمول المالي، وهما أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية، إضافةً إلى مؤشر التطور المالي الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

أشارت نتائج التقدير إلى أن مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي يستجيب طردياً للتغيرات في التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال فترة الدراسة. تجدر الإشارة إلى أن التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لهما تقريباً نفس الأثر على الشمول المالي. كما أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لا يؤثران على مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية، في حين أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي له أثر موجب معنوي على مؤشر الشمول المالي. تؤكد نتائج الدراسة أهمية المضي قدماً في دعم القطاع المالي

الإسلامي ليكون أكثر نجاعة في المساهمة الفعلية في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية.

مقدمــة

أصبح الشمول المالي أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها بغرض تحقيق الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول، حيث يسهم الشمول المالي بشكل رئيس في تحقيق سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة ضمن أجندة الأمم المتحدة لعام 2030. تدل العديد من المؤشرات على تزايد أهمية الشمول المالي ووضعه ضمن أولويات صانعي السياسات، منها تبني هيئات دولية لمبادرات واستراتيجيات تجعل من الشمول المالي محور اهتمامها، مثل إدراج موضوع الشمول المالي ضمن جدول أعمال التنمية العالمية لمجموعة العشرين وتأسيس الرابطة الدولية للشمول المالي. كما دأب صندوق النقد الدولي منذ عام 2009 على إصدار نتائج استبيان حول الوصول للخدمات المالية،[1] ومنذ عام 2010، تعهدت أكثر من 55 دولة بتعزيز الشمول المالي. كما أطلقت العديد من الدول الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

على مستوى العالم العربي، يتبنى صندوق النقد العربي، باعتباره المظلة التي تجمع الجهات الرقابية والإشرافية والسلطات النقدية العربية، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. كما تسعى الدول العربية إلى إيجاد بيئة تنظيمية وإشرافية ملاءمة، من خلال تشجيع المنافسة والمزيد من الانفتاح على البنوك الأجنبية وتحفيز بيئة التقنيات المالية لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية.

[1] يوفر الاستبيان أكثر من 150 مؤشر لتمكين صانعي السياسات من قياس ورصد الشمول المالي.

كللت تلك الجهود بإطلاق بعض الدول العربية استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي.[2] حسب بيانات البنك الدولي، 63 في المائة من سكان الوطن العربي (414 مليون نسمة) لا يزال بإمكانهم الاستفادة من الحصول على التمويل الرسمي. كما تظهر الإحصاءات أن العالم العربي لا يزال بحاجة لبذل المزيد من الجهود، فعلى سبيل المثال فإن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ولديهم حساب مصرفي قد ارتفعت من 22 في المائة عام 2011 إلى 37 في المائة عام 2017، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة بما تحقق في الدول النامية مجتمعة، والتي ارتفعت من 42 في المائة إلى 63 في المائة خلال نفس الفترة.

يتطلب حشد الدعم للسياسات الرامية لتوسيع وصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع في المنطقة العربية إشراك كل المؤسسات المالية في هذه الجهود. في هذا الإطار، يمكن للتمويل الإسلامي أن يلعب دوراً مهماً وأساسياً في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وذلك لتزايد البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي. تسهم الدول العربية بنسبة 65 في المائة من أصول المالية الإسلامية على مستوى العالم، كما تمثل المالية الإسلامية أهمية نسبية ضمن القطاع المالي في بعض الدول العربية. نظرياً، يُتوقّع أن تسهم أدوات التكافل الاجتماعي في النظام الاقتصادي الإسلامي، إضافةً لتنوع عقود التمويل، في حماية حقوق الأفراد ذوي الدخل

[2] الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن خلال الفترة (2018-2020) والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين خلال الفترة (2018-2025).

المحدود، وبالتالي توفير ضمان الحماية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، وهو ما قد يؤدي إلى شمول مالي أوسع.

على الرغم من أن هناك إجماعاً على مستوى صانعي السياسات بالمنطقة العربية بخصوص أهمية الشمول المالي نظراً لما يحققه من رفاه اقتصادي واجتماعي، فضلاً عن الاستقرار المالي، إلا أن سؤالاً مهماً كثيراً ما يطرح وهو: إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي أن يسهم في تعزيز الشمول المالي؟ هناك العديد من العوامل التي تسهم في تعزيز الشمول المالي، بعضها اقتصادي كالدخل الفردي وتوفر المؤسسات المالية وانتشارها، وبعضها غير اقتصادي كالنوع الاجتماعي والتوزيع العمري والمستوى التعليمي ومعدل التحضر. تهدف الدراسة إلى قياس مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع الأخذ في الاعتبار أثر بعض المتغيرات الأخرى.

في ضوء ما سبق، يتطرق القسم الأول من الدراسة إلى عرض موجز للدراسات السابقة في إطار العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي. فيما يعرض القسم الثاني النموذج والبيانات، يتناول القسم الثالث المنهجية القياسية المستخدمة في الدراسة. يقدم القسم الرابع تحليلاً وصفياً للبيانات ويناقش النتائج التي تم التوصل إليها. تختتم الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الدراسات السابقة

يتيح التمويل الإسلامي مجموعة من الأدوات المالية التي تعزز تقاسم المخاطر في النظام المالي، كما يوفر آليات تساعد على إعادة توزيع الدخل مثل الزكاة، والصدقة، والقرض الحسن، التي يشارك من خلالها المجتمع الأكثر قدرة

اقتصادياً المخاطر التي تواجه الشريحة الأقل قدرة. بناءً على ذلك، يمكن تكرار الأساليب التقليدية لتعزيز الشمول المالي من خلال أدوات التمويل الإسلامي التي تسمح بتقاسم المخاطر وتنويعها. مع ذلك، فإنه حتى بعد توفر التمويل الأصغر للفقراء ومحدودي الدخل وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قد لا يتم التغلب على الاستبعاد المالي بشكل كامل. في هذا السياق، يتيح التمويل الإسلامي استخدام أدوات إعادة التوزيع الإسلامية كالزكاة والتكافل الاجتماعي، ومن ثم يوفر إطاراً شاملاً لتعزيز الشمول المالي من خلال مبدأ تقاسم المخاطر وعبر قنوات إعادة توزيع الثروة التي تستخدم بشكل كبير في الدول الإسلامية. كما يُساعد استخدام الهندسة المالية على إيجاد طرق مبتكرة لتطوير أدوات تقاسم المخاطر وإعادة التوزيع لتعزيز الوصول إلى التمويل، وبالتالي، تحقيق التنمية الاقتصادية.

بيّن إقبال وميراخور (Iqbal and Mirakhor, 2012) أن الآليات التقليدية مثل التمويل الأصغر، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتأمين الأصغر قد حققت نجاحات معتبرة في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، لكنها لا تخلوا من التحديات. بحث حسن وآخرون (Hassan et al., 2018) في العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتمويل الإسلامي لمعرفة ما إذا كانت زيادة الخدمات المصرفية الإسلامية ستزيد من الحسابات المصرفية في الدول ذات الأغلبية المسلمة. أظهرت الدراسة أن الخدمات المالية الشاملة مفيدة للدولة ككل، خاصة للأفراد الأكثر فقراً، مما يمنحهم مزيداً من فرص الاستثمار والتمويل، ونظراً لأن الشريعة الإسلامية تحدد ضوابط للخدمات المصرفية التي يجب اتباعها، فإن الكثيرين لديهم قناعة واعتقاد أن البنوك التجارية لا تتبع هذه الإرشادات، وهو ما يؤدي إلى الاستبعاد الطوعي

من تلك الخدمات، ومن هنا تنبع إمكانية تطوير التمويل الإسلامي كوسيلة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لدى هذه الفئات من المجتمع.

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board, 2019) ورقة حول الشمول المالي والتمويل الإسلامي، بيّن فيها أن التمويل الإسلامي وضع أسس العدالة وتقاسم المخاطر، كما ينص على إقامة صلة واضحة بين المفهوم الإسلامي للتنمية ومفهوم الشمول المالي، نظراً لكونهما يحملان هدفاً مشتركاً يتمثل في تمكين الفئات المهمشة مالياً. كما يمكن استخدام عقود التمويل الإسلامي ولا سيما أدوات التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة وأدوات التضامن الاجتماعي مثل الصدقة والأوقاف والقرض الحسن لتعزيز الشمول المالي.

استهدفت دراسة العراقي والنعمة (2019) تشخيص العوامل الرئيسة المحددة للشمول المالي في الدول العربية، التي يمكن تأطيرها ضمن اتجاهين رئيسين، وهما عوامل جانب الطلب (الدخل، والعمر، والتعليم، والنوع الاجتماعي، والتحضر، والتوظف،...إلخ) وعوامل جانب العرض (المسافة، واللوائح، وغياب المنتجات المناسبة، والمخاطر،...إلخ)، إضافةً إلى الاتجاه المتمثل في عوامل البيئة الاقتصادية والمالية والقانونية للدولة (أطر مؤسسية، وأنظمة قانونية، واستقرار سياسي،...إلخ). توصلت الدراسة إلى تغلب عوامل جانب الطلب في التأثير على مؤشرات الشمول المالي بالدول العربية، وكان كلّ من دخل الفرد والتعليم والبنية المالية أهم العوامل المؤثرة في الشمول المالي وبدرجة أقل استخدام التقنيات والشبكة الإلكترونية.

توصلت دراسة عبد المنعم وزايدي (2020) إلى مجموعة من النتائج فيما يتعلق بالعلاقة بين المنافسة المصرفية والشمول المالي، أهمها أن الدول العربية ذات مستويات التنوع الكبير في هيكل القطاع المصرفي، مقاسة بنسبة تمثيل أكبر للبنوك الأجنبية والخاصة والبنوك المتوافقة مع الشريعة، حققت مستويات أكبر من وصول الأفراد والمشروعات إلى التمويل، الأمر الذي يشير إلى إمكانية مساهمة البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

حاول خموس وبسيم (Khmous and Besim, 2020) التعرف على كيفية تأثير حصة الصيرفة الإسلامية (نسبة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي) على الشمول المالي في 14 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والعوائق التي تواجهها. توصلا إلى أن مستوى الشمول المالي، لا سيما في الدول قيد الدراسة ذات الدخل المتوسط، أقل من المتوسط العالمي. كما تسهم الممارسات المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، خاصة للأفراد الذين يتخذون قرار التمويل والادخار بناءً على الاعتبارات الدينية.

لغرض الكشف عن محددات الشمول المالي الإسلامي في إندونيسيا، استخدمت دراسة علي وآخرون (Ali et al., 2020) عملية الشبكة التحليلية لجمع آراء الخبراء وردودهم من الأكاديميين والمنظمين والممارسين في قطاع التمويل الإسلامي. توصلت الدراسة إلى أن مستوى الشمول المالي يتأثر بعوامل الطلب، التي تشمل محو الأمية المالية، والالتزام الديني، والعامل الاجتماعي والاقتصادي، والتأثير الاجتماعي، إضافةً إلى عوامل العرض، التي تشمل

المحفزات الأساسية للشمول المالي، مثل رأس المال البشري، والمنتجات والخدمات، والبنية التحتية، والسياسات واللوائح.

استخدمت دراسة شنكافي وآخرون (Shinkafi et al., 2020) منهجية مكتبية قائمة على الرجوع إلى الوثائق ذات العلاقة بموضوع الشمول المالي، وتوصلت إلى أن كلٍّ من التقنيات، وخدمات الإقراض الأصغر والتمويل الأصغر، والالتزام القانوني والتنظيمي للمنظمين وواضعي السياسات في المؤسسات المالية الإسلامية، والوعي العام الواسع بالخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، والكفاءة المالية، والثقافة المالية، والبنية التحتية المالية تعتبر من الدوافع الحتمية لتحقيق الشمول المالي، خاصة بالنسبة للنساء وذوي الدخل المحدود وفقراء المناطق الواعدة.

عموماً، استمرت البحوث في دراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، حيث إن معظم الدراسات التطبيقية خلُصت إلى وجود علاقة بينهما، والتي يمكن تفسير الاختلاف في طبيعتها باختلاف مؤشرات الشمول المالي وتطور التمويل الإسلامي، إضافةً إلى تعدد المنهجيات المستخدمة لقياس استجابة الشمول المالي للتطور المالي الإسلامي واختلاف فترات الدراسة.

ثانياً: النموذج والبيانات

تهدف الدراسة إلى تحديد استجابة الشمول المالي للتقلبات في بعض المتغيرات، وهي مؤشر التطور المالي الإسلامي، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لعينة من ستة عشر دولة عربية (الأردن والأمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر

والمملكة العربية السعودية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا) خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019. تحديداً، يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\begin{cases} FI_{it} = \beta_0 + \beta_1 IS_{it} + \beta_2 CR_{it} + \beta_3 GC_{it} + \varepsilon_{it} \\ i = 1, 2, \dots, N, \ t = 1, 2, \dots, T \end{cases} \quad (1)$$

حيث يشير i إلى الدولة (N: عدد الدول) و t إلى الفترة الزمنية (T: حجم العينة لكل دولة)، FI_{it} يمثل مؤشر الشمول المالي،[3] IS_{it} يمثل مؤشر التطور المالي الإسلامي،[4] CR_{it} يمثل الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، GC_{it} يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)، و ε_{it} يمثل حد الخطأ العشوائي.

تم تحويل جميع متغيرات الدراسة إلى اللوغاريتم الطبيعي، بحيث تمثل مقدرات النموذج مرونات مؤشر الشمول المالي بالنسبة لمؤشر التطور المالي الإسلامي، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص. يُتوقع أن يكون لتطور قطاع التمويل الإسلامي أثر

[3] نستخدم في هذه الدراسة مؤشرين للشمول المالي، وهما أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) (ATM_{it}) والفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ) (BR_{it}).

[4] يصدر مؤشر التطور المالي الإسلامي عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وتومسون رويترز، وهو مؤشر مرجح مركب يقيس التطور العام للتمويل الإسلامي، من خلال تقييم كلي لأداء عدد من عناصر التمويل الإسلامي، التي تشمل التطور الكمّي، والمعرفة، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والثقافة المالية.

إيجابي على الشمول المالي من خلال الخدمات والمنتجات المالية التي يمكن أن تقدمها مؤسسات التمويل الإسلامي، خاصة أن التمويل المسؤول واستهداف المستبعدين مالياً يعتبران من الأهداف الأساسية للتمويل الإسلامي. كما أن نسبة من المستبعدين مالياً لديهم دوافع دينية تتعلق بموقفهم من التمويل التقليدي، الأمر الذي يجعلهم يحجمون عن الاستفادة من الخدمات التي يقدمها، في حين يقدم التمويل الإسلامي خدمات بديلة تلبي رغباتهم. بالنسبة لحجم الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من إجمالي الناتج، فإن الدراسات السابقة تشير إلى أنهما يؤثران إيجاباً على مستوى الشمول المالي.

تم جمع البيانات الخاصة بمؤشرات الشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ والفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من قاعدة بيانات البنك الدولي، في حين تم الحصول على بيانات مؤشر التطور المالي الإسلامي من التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وتومسون رويترز.

ثالثاً: منهجية الدراسة

1. نموذج الأثر الثابت

يأخذ نموذج الأثر الثابت الشكل التالي:

$$\begin{cases} Y_{it} = \alpha_i + \beta' X_{it} + u_{it} \\ i = 1, 2, \dots, N, \;\; t = 1, 2, \dots, T \end{cases} \qquad (2)$$

حيث Y_{it} يمثل مؤشر الشمول المالي، X_{it} متجه المتغيرات المستقلة من الدرجة k، α_i تمثل التأثيرات الفردية (عناصر ثابتة)، β يمثل متجه معلمات النموذج، u_{it} تمثل حدود الخطأ العشوائي (يُفترض أنها مستقلة وموزعة بشكل مماثل). يتم تقدير معاملات النموذج، α_i و β، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتكون المقدرة خطية وغير متحيزة وكفؤة. تجدر الإشارة إلى أن تقديرات التأثيرات الفردية α_i لا يمكن تحليلها إلا على مستوى نسبي (أي بمقارنة القيم الفردية فيما بينها) وليس على مستوى مطلق.

2. نموذج الأثر العشوائي

يتم تضمين العديد من المحددات، التي تؤثر على المتغير التابع ولم يتم تقديمها صراحةً كمتغيرات تفسيرية، في هيكل حد الخطأ العشوائي. في هذا السياق، يمكن اعتبار ثلاثة أنواع من هذه المحددات على النحو التالي:

$$u_{it} = \alpha_i + \lambda_t + v_{it} \qquad (3)$$

حيث α_i تشير إلى التأثيرات الفردية (العشوائية) التي تمثل جميع الخصائص الهيكلية، بغض النظر عن الزمن، للمتغير التابع، والتي تختلف باختلاف الدول، λ_t تشير إلى التأثيرات الزمنية (العشوائية) المتماثلة لجميع الأفراد، و v_{it} تشير إلى مكون عشوائي متعامد مع التأثيرات الفردية والزمنية. نفترض أن حدود الخطأ العشوائي u_{it} مستقلة وموزعة بشكل مماثل.

نفترض أنه لا يوجد تأثير زمني $(\lambda_t = 0)$، وبالتالي يأخذ نموذج الأثر العشوائي الشكل التالي:

$$\begin{cases} Y_{it} = \mu + \beta' X_{it} + u_{it} \\ u_{it} = \alpha_i + v_{it} \\ i = 1, 2, \dots, N, \ t = 1, 2, \dots, T \end{cases} \quad (4)$$

يؤدي وجود التأثيرات الفردية α_i في حد الخطأ العشوائي u_{it} للنموذج إلى حدوث ارتباطات بين مستويات هذا الحد لفرد معين (الارتباطات الفردية للأخطاء). في ظل هذه الظروف، تكون مقدرة المربعات الصغرى العادية غير متحيزة ومتسقة، ولكنها غير كفؤة. يتم إذاً إيجاد مقدرة خطية غير متحيزة وكفؤة بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).[5] هذه الخاصية مثيرة للاهتمام بشكل خاص عند التمييز بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي من خلال إجراء اختبار هاوسمن (Hausman, 1978).

3. اختبار هاوسمن

بالنسبة لنماذج التأثيرات الفردية، يكمن التحدي في ضرورة تحديد ما إذا كانت هذه التأثيرات الفردية ثابتة أو عشوائية. تجدر الإشارة إلى أن مقدرة المربعات الصغرى المعممة لنموذج الأثر العشوائي مطابقة بشكل مقارب لمقدرة

[5] تعتبر مقدرة المربعات الصغرى المعممة أكثر كفاءة من مقدرة المربعات الصغرى العادية لنموذج الأثر العشوائي حتى في حالة العينات الصغيرة ($T \geq 3$ و $N - (k + 1) \geq 9$) (Taylor, 1980)، كما هو الحال في دراستنا، حيث أن $T = 9 > 3$ و $N - (k + 1) = 12 > 9$. تجدر الإشارة إلى أن مقدرة المربعات الصغرى المعممة تكون مطابقة بشكل مقارب لمقدرة المربعات الصغرى العادية عندما يميل حجم السلسلة الزمنية T إلى اللانهاية.

المربعات الصغرى العادية عندما يميل حجم السلسلة الزمنية T إلى اللانهاية. مع ذلك، بالنسبة للنماذج ذات حجم السلاسل الزمنية الصغيرة، كما هو الحال في هذه الدراسة ($T = 9$)، هناك فرق بين مقدرة المربعات الصغرى المعممة ومقدرة المربعات الصغرى العادية (Hausman, 1978). وفقًا لذلك، يعد اختيار التأثيرات الفردية المناسبة أمراً ضرورياً لهذا النوع من النماذج لتقدير المعاملات بكفاءة.

تنشأ مشكلة الارتباط بين التأثيرات الفردية α_i والمتغيرات المستقلة X_{it}، (أي أن $E(\alpha_i|X_i) \neq 0$)، فيما يتعلق بنموذج الأثر العشوائي، مما يعكس تأثير الخصائص الهيكلية الفردية على تحديد مستوى المتغيرات المستقلة. يتمثل الاختبار في مقارنة مقدرات المربعات الصغرى المعممة والمربعات الصغرى العادية. في الواقع، يعكس الاختلاف وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية والمتغيرات المستقلة، وبالتالي اعتماد نموذج الأثر الثابت (مقدرة المربعات الصغرى العادية). من ناحية أخرى، إذا كانت المقدّرتان متطابقتان إلى حد كبير، يمكن اعتماد نموذج الأثر العشوائي (مقدرة المربعات الصغرى المعممة)، وبالتالي فإن التحديد الأمثل للتأثيرات الفردية يعتبر مهم جداً في الدراسات التطبيقية.

يعتمد تطبيق اختبار هاوسمن على الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: E(\alpha_i|X_i) = 0 \\ H_1: E(\alpha_i|X_i) \neq 0 \end{cases} \quad (5)$$

تحت فرضية العدم H_0، يكون لدينا نموذج الأثر العشوائي (مقدرة المربعات الصغرى المعممة)، بينما تحت الفرضية البديلة H_1، يكون لدينا نموذج الأثر

الثابت (مقدرة المربعات الصغرى العادية). تأخذ إحصائية الاختبار الشكل التالي:

$$H = (\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{OLS})'[Var(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{OLS})]^{-1}(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{OLS}) \quad (6)$$

تحت فرضية العدم H_0، تكون إحصائية الاختبار H موزعة بشكل مقارب (N يميل إلى اللانهاية) حسب توزيع كاي تربيع بـ k درجات حرية. في هذا الإطار، نرفض فرضية العدم H_0، وبالتالي نتبنى نموذج الأثر الثابت (مقدرة المربعات الصغرى العادية) إذا كانت إحصائية الاختبار H أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع.

تجدر الإشارة إلى أنه عندما يميل حجم السلسلة الزمنية T إلى اللانهاية، تكون مقدرة المربعات الصغرى المعممة مطابقة بشكل مقارب لمقدرة المربعات الصغرى العادية، وبالتالي تميل جميع مكونات إحصائية الاختبار H إلى الصفر. في ظل هذه الظروف، يكون نموذج الأثر العشوائي ونموذج الأثر الثابت متشابهان تماماً، ولذلك، فإن مسألة تحديد التأثيرات الفردية لا تهم في هذه الحالة.

رابعاً: تحليل النتائج

يتم تقدير نسختين من النموذج الوارد في المعادلة رقم (1)، حيث يتم قياس الشمول المالي بأجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) (أي أن $FI_{it} = ATM_{it}$) في النموذج الأول، وبالفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ) (أي أن

($FI_{it} = BR_{it}$) في النموذج الثاني. كما يتم تطبيق اختبار هاوسمن لكل نسخة لتحديد النموذج المناسب، أي نموذج الأثر الثابت أو نموذج الأثر العشوائي.

1. تحليل وصفي للبيانات

توضح نتائج التحليل الوصفي للبيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن الدول الخليجية الأربعة، وهي السعودية والكويت والإمارات وقطر لديها أعلى متوسط لأجهزة الصراف الآلي مقارنة بالدول الأخرى خلال فترة الدراسة، الذي بلغ 68.779 و 61.841 و 61.242 و 55.697، على التوالي.[6] في المقابل، سجلت موريتانيا والجزائر والسودان وليبيا والعراق أقل متوسط لأجهزة الصراف الآلي خلال نفس الفترة، حيث بلغ 8.223 و 7.962 و 4.948 و 3.689 و 2.431، على التوالي. تشير النتائج أيضاً إلى تفاوت في متوسط الفروع البنكية بين الدول العربية، حيث تتميز تونس ولبنان والمغرب بمستويات مرتفعة خلال فترة الدراسة مقارنةً بالدول الأخرى في المنطقة العربية، حيث بلغ المتوسط 19.950 لتونس و 23.568 للبنان و 23.930 للمغرب. في المقابل، تشهد بعض الدول العربية الأخرى ضعفاً في عدد الفروع البنكية خلال نفس الفترة، أهمها الجزائر (5.224) والعراق (4.726) ومصر (4.691) والسودان (3.237). فيما يتعلق بالتطور المالي الإسلامي، فإن الأردن والإمارات والسعودية وعُمان وقطر والكويت تهيمن على هذا القطاع مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث سجلت أعلى مستويات لمؤشر التطور

[6] توضح الرسوم الواردة في الأشكال رقم (1)-(3) تطور أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية ومؤشر التطور المالي الإسلامي عبر الزمن للدول العربية قيد الدراسة خلال الفترة (2011-2019)، على التوالي.

المالي الإسلامي. كما تُظهر النتائج تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية فيما يتعلق بالائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (2) إلى وجود روابط متفاوتة من حيث الحجم واتجاه التغير بين مؤشري الشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية) والمحددات قيد الدراسة عبر الدول. فيما يتعلق بمجموعة الدول ككل، تظهر النتائج روابط موجبة بين مؤشري الشمول المالي والمتغيرات الأخرى، مع ضعف العلاقة بين الفروع البنكية من ناحية ومؤشر التطور المالي الإسلامي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى. لا يحدد الارتباط بشكل قطعي طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والمحددات قيد الدراسة، وهو ما يحيلنا إلى تحليل مُعمق للروابط بين هذه المتغيرات في المنطقة العربية استناداً إلى المنهجية أعلاه لتحقيق الأهداف المنشودة.

2. اختيار النموذج المناسب

بما أن النموذج يحتوي على ثلاث متغيرات مستقلة ($k = 3$)، فإن إحصائية الاختبار H موزعة حسب توزيع كاي تربيع بثلاث درجات حرية، وبالتالي، تكون القيم الجدولية كالآتي: 11.34 (1 في المائة)، و 7.81 (5 في المائة)، و 6.25 (10 في المائة). بما أن قيم إحصائية الاختبار H تساوي 26.829 للنموذج الأول و 47.944 للنموذج الثاني، فإنه يتم رفض فرضية العدم المتمثل في عدم وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية والمتغيرات المستقلة للنموذجين، مما يعني أن هذه المتغيرات مرتبطة بالخصائص الهيكلية، بغض النظر عن

الزمن، لمستوى مؤشر الشمول المالي في الدول العربية قيد الدراسة. وفقًا لذلك، يتم اختيار نموذج الأثر الثابت في كلتا الحالتين، وبالتالي اعتماد مقدرة المربعات الصغرى العادية.

3. أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي

تُوضح نتائج تقدير النموذج الواردة في الجداول رقم (3) أن مؤشر التطور المالي الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لهم تأثير موجب معنوي على مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي في مجموعة الدول العربية قيد الدراسة، بما أن المعلمات اللاحقة بهذه المتغيرات التفسيرية لها دلالة إحصائية عند مستويات المعنوية المعتمدة. في هذا الإطار، تؤدي الزيادة بنسبة 1 في المائة في مؤشر التطور المالي الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة بنسبة 0.180 في المائة، 0.189 في المائة، و 0.539 في المائة في مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي، على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن مؤشر التطور المالي الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لهما تقريباً نفس الأثر على مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي، الأمر التي تم تأكيده باستخدام اختبار والد لقيود المعاملات.

كما تشير النتائج إلى أن مؤشر التطور المالي الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لا يؤثران على مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية في مجموعة الدول العربية قيد الدراسة، بما أن المعلمتين اللاحقتين بهذين المتغيرين المستقلين ليست لهما دلالة إحصائية عند مستويات

المعنوية المعتمدة. في المقابل، يؤثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على مؤشر الشمول المالي، بما أن المعلمة اللاحقة بهذا المتغير موجبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى 10 في المائة. في هذا الإطار، تؤدي الزيادة بنسبة 1 في المائة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة بنسبة 0.272 في المائة في مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية. تجدر الإشارة إلى أن تأثير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أكثر أهمية عند قياس الشمول المالي من خلال أجهزة الصراف الآلي (0.539) وليس من خلال الفروع البنكية (0.272).

الخلاصة والتوصيات

استخدمت الدراسة نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في ستة عشر دول عربية استناداً إلى مؤشرين للشمول المالي، وهما أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية، وأخذاً في الاعتبار متغيرين مساعدين، وهما الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019.

تتوافق النتائج عموماً مع التوقعات، وأظهرت أن مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي يستجيب للتغيرات في مؤشر التطور المالي الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية قيد الدراسة، وأن مؤشر التطور المالي الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يؤثران بشكل مماثل تقريباً على

مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي. كما بينت النتائج أن مؤشر التطور المالي الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لا يؤثران على مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية في الدول العربية قيد الدراسة. في المقابل، يستجيب مؤشر الشمول المالي للتغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

في ضوء هذه النتائج، يُمكن استخلاص عدداً من التوصيات، منها ضرورة تعزيز دور التمويل الإسلامي ضمن القطاع المالي لتحسين مستويات الشمول المالي. في هذا الإطار، يمكن للمؤسسات المصرفية الإسلامية أن تلعب دوراً أكبر في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة بتكاليف معقولة تفي باحتياجات الأفراد، إضافةً إلى مطابقة المتطلبات والحالة الخاصة بكل دولة وتقديم معلومات كافية للعملاء. كذلك دعم عمل الجهات الإشرافية على القطاع المالي على تكثيف الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، مما يساعد على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

المراجع باللغة العربية

العراقي، ب. والنعمة، س. (2019). المحددات الرئيسة للشمول المالي في البلدان العربية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 67، 184–214.

عبد المنعم، ه. وزايدي، ك. (2020). المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

المراجع باللغة الإنجليزية

Ali, M.M., Devi, A., Furqani, H. and Hamzah, H. (2020). Islamic financial inclusion determinants in Indonesia: an ANP approach. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 13, 727–747.

Hassan, M.K., Hossain, S. and Unsal, O. (2018). Religious Preference and Financial Inclusion: The Case for Islamic Finance. In Hassan, M.K. and Rashid, M. (Ed.), *Management of Islamic Finance: Principle, Practice, and Performance* (International Finance Review, 19), Emerald Publishing Limited, Bingley, 93–111.

Hausman, J.A. (1978). Specification tests in econometrics. Econometrica, 46, 1251–1271.

Iqbal, Z. and Mirakhor, A. (2012). Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective. Journal of Islamic Business and Management, 2, 35–64.

Islamic Financial Services Board (2019). Financial Inclusion and Islamic Finance .Kuala Lumpur, Malaysia.

Khmous, D.F. and Besim, M. (2020). Impact of Islamic banking share on financial inclusion: evidence from MENA. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 13, 655–673.

Shinkafi, A.A., Yahaya, S. and Sani, T.A. (2020). Realising financial inclusion in Islamic finance. Journal of Islamic Marketing, 11, 143–160.

Taylor, W.E. (1980). Small sample consideration in estimation from panel data. Journal of Econometrics, 13, 203–223.

جدول رقم (1): تحليل وصفي للبيانات

الدول	ATM	BR	IS	CR	GC
الأردن					
المتوسط	25.968	15.236	40.417	70.403	3400.914
الانحراف المعياري	1.683	0.787	10.686	2.902	115.590
الإمارات					
المتوسط	61.242	11.719	66.578	71.039	39002.960
الانحراف المعياري	4.104	1.066	4.053	8.899	2722.611
تونس					
المتوسط	26.482	19.950	17.152	64.044	4273.713
الانحراف المعياري	4.019	2.239	5.565	3.019	125.959
الجزائر					
المتوسط	7.962	5.224	2.953	18.797	4698.033
الانحراف المعياري	1.412	0.023	1.880	4.294	102.410
السعودية					
المتوسط	68.779	8.357	40.933	46.136	20922.540
الانحراف المعياري	6.431	0.168	14.701	9.830	301.217
السودان					
المتوسط	4.948	3.237	27.167	9.152	1780.696
الانحراف المعياري	1.012	0.137	1.309	1.487	90.024
العراق					
المتوسط	2.431	4.726	5.847	7.478	5437.728
الانحراف المعياري	0.989	0.632	5.201	1.792	296.147
عُمان					
المتوسط	35.968	16.632	56.596	56.092	16791.590
الانحراف المعياري	2.353	1.893	5.083	16.199	1053.396

ATM ترمز إلى أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)، BR ترمز إلى الفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ)، IS ترمز إلى مؤشر التطور المالي الإسلامي، CR ترمز إلى الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، و GC ترمز إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).

جدول رقم (1) - تابع: تحليل وصفي للبيانات

الدول	ATM	BR	IS	CR	GC
فلسطين					
المتوسط	21.969	11.584	15.469	29.903	2902.674
الانحراف المعياري	2.861	1.053	4.231	7.233	103.819
قطر					
المتوسط	55.697	10.964	42.737	56.238	66437.330
الانحراف المعياري	2.944	1.976	2.618	19.742	2081.102
الكويت					
المتوسط	61.841	15.016	44.078	78.046	36346.120
الانحراف المعياري	10.103	0.465	6.178	21.680	2908.060
لبنان					
المتوسط	36.534	23.568	12.622	97.440	6626.988
الانحراف المعياري	1.933	1.322	1.956	6.589	515.584
ليبيا					
المتوسط	3.689	11.523	4.889	24.235	7178.059
الانحراف المعياري	0.134	0.229	3.018	10.047	1711.813
مصر					
المتوسط	14.270	4.691	16.958	28.478	2751.087
الانحراف المعياري	3.948	0.164	2.963	3.119	136.645
المغرب					
المتوسط	25.586	23.930	8.774	66.141	3183.786
الانحراف المعياري	2.379	1.116	5.545	3.516	156.964
موريتانيا					
المتوسط	8.223	7.298	3.431	19.120	1695.457
الانحراف المعياري	2.497	2.166	1.560	1.931	39.379
مجموعة الدول					
المتوسط	28.849	12.129	25.413	47.108	13964.354
الانحراف المعياري	22.187	6.457	20.607	28.305	17892.989

ATM ترمز إلى أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)، BR ترمز إلى الفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ)، IS ترمز إلى مؤشر التطور المالي الإسلامي، CR ترمز إلى الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، و GC ترمز إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).

جدول رقم (2): الارتباط بين الشمول المالي والمتغيرات المستقلة

BR			ATM			
GC	CR	IS	GC	CR	IS	**الدول**
0.962	-0.446	-0.935	-0.563	0.726	0.737	الأردن
-0.368	-0.184	-0.524	0.921	0.844	-0.055	الإمارات
0.922	0.785	0.771	0.905	0.814	0.782	تونس
0.685	0.474	0.176	0.813	0.992	0.895	الجزائر
0.454	0.847	0.820	0.530	0.982	0.956	السعودية
0.574	-0.481	0.051	0.385	-0.112	-0.264	السودان
-0.629	-0.816	-0.680	0.248	0.426	0.906	العراق
0.947	-0.921	-0.068	0.750	-0.691	0.085	عُمان
0.808	0.977	0.731	0.801	0.899	0.820	فلسطين
0.821	-0.754	-0.802	-0.350	0.322	-0.214	قطر
0.742	-0.561	-0.780	-0.888	0.570	0.933	الكويت
0.989	-0.942	0.087	-0.847	0.906	-0.366	لبنان
0.100	0.448	0.265	0.569	0.062	-0.106	ليبيا
0.850	-0.406	-0.564	0.957	-0.247	-0.819	مصر
0.896	-0.903	0.823	0.980	-0.921	0.890	المغرب
0.839	0.969	0.760	0.901	0.934	0.761	موريتانيا
0.018	0.734	0.091	0.737	0.705	0.753	مجموعة الدول

ATM ترمز إلى أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)، BR ترمز إلى الفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ)، IS ترمز إلى مؤشر التطور المالي الإسلامي، CR ترمز إلى الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، و GC ترمز إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).

جدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

	ATM		BR	
	المقدرة	الانحراف المعياري	المقدرة	الانحراف المعياري
$Intercept$	-3.034	1.889	0.057	1.459
IS	0.180^{***}	0.037	0.038	0.028
CR	0.189^{**}	0.076	-0.068	0.059
GC	0.539^{***}	0.202	0.272^{*}	0.156

ATM ترمز إلى أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)، BR ترمز إلى الفروع البنكية (لكل 100 ألف بالغ) ، $Intercept$ ترمز إلى القاطع، IS ترمز إلى مؤشر التطور المالي الإسلامي، CR ترمز إلى الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، و GC ترمز إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010). ***، ** و * تشير إلى المعنوية الإحصائية عند مستوى 1، 5 و 10 في المائة، على التوالي.

شكل رقم (1): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية خلال الفترة (2011-2019)

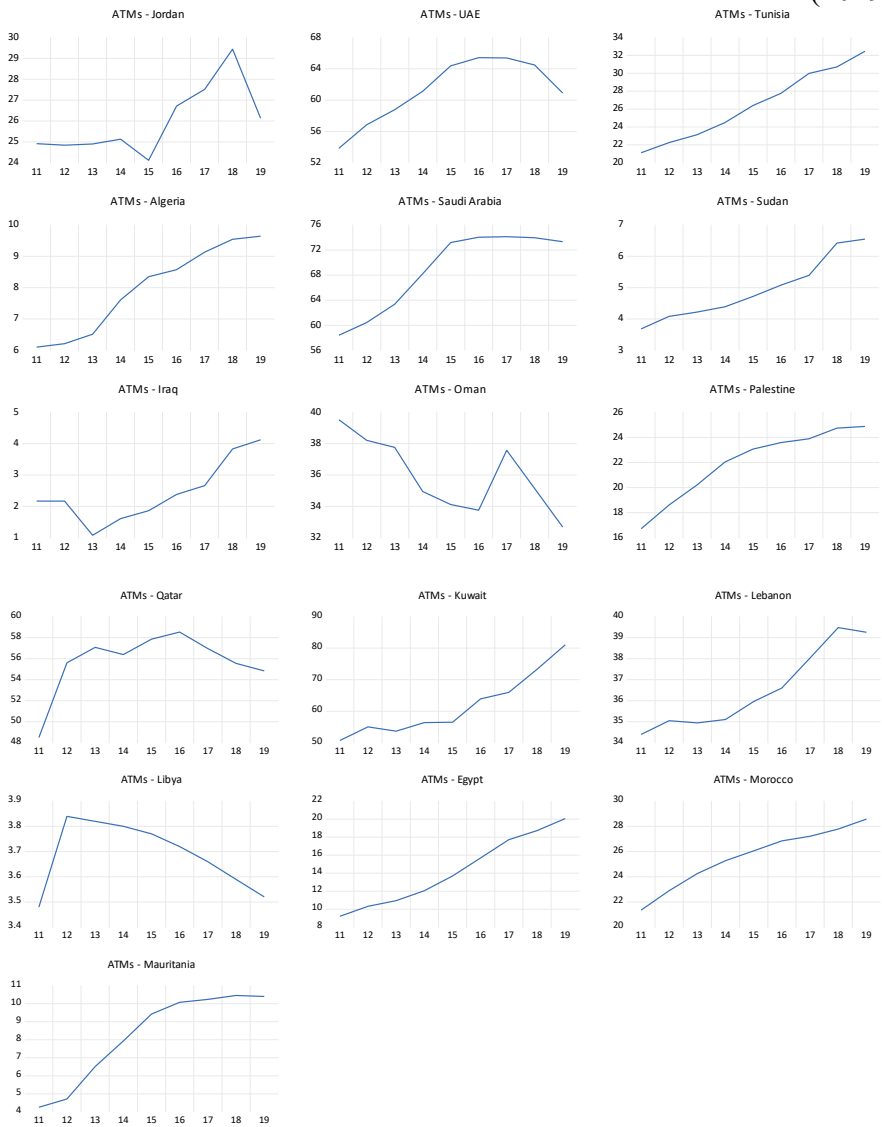

شكل رقم (2): تطور عدد الفروع البنكية في الدول العربية خلال الفترة (2011-2019)

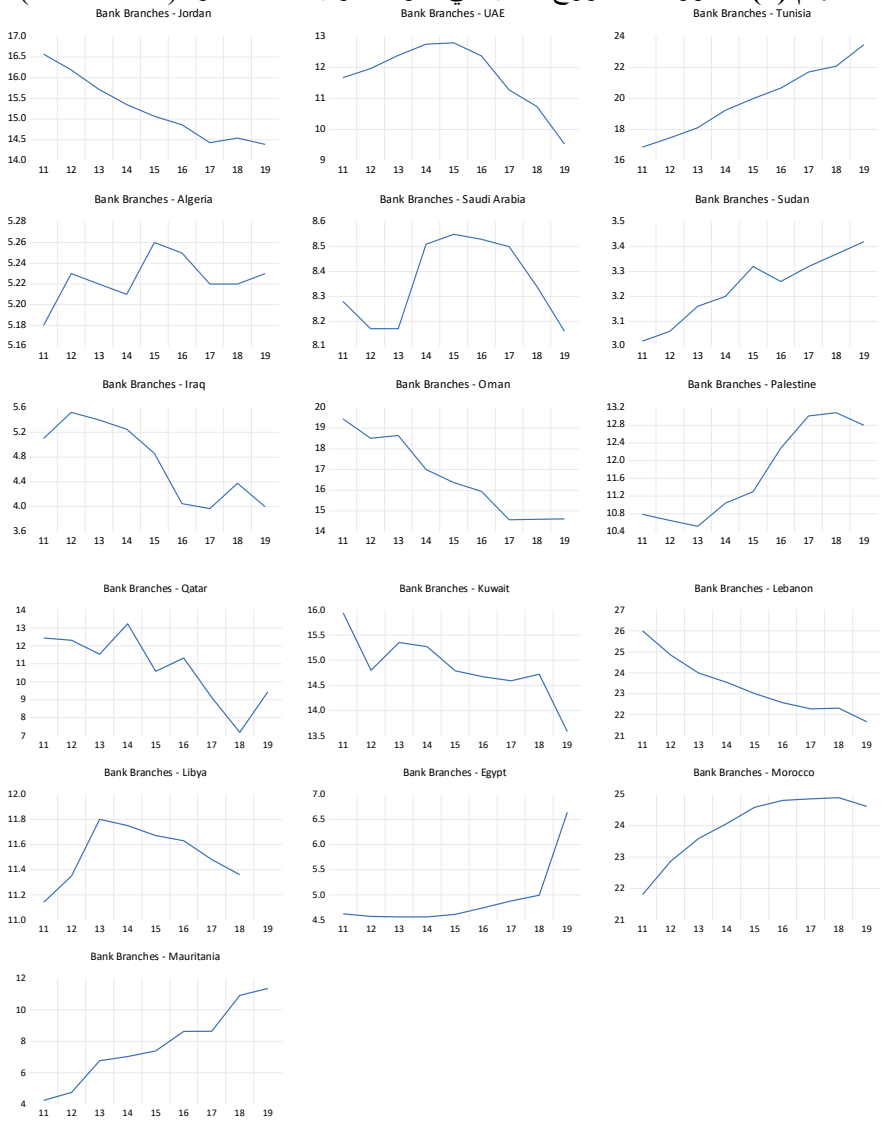

شكل رقم (3): تطور مؤشر التطور المالي الإسلامي في الدول العربية خلال الفترة (2019-2011)

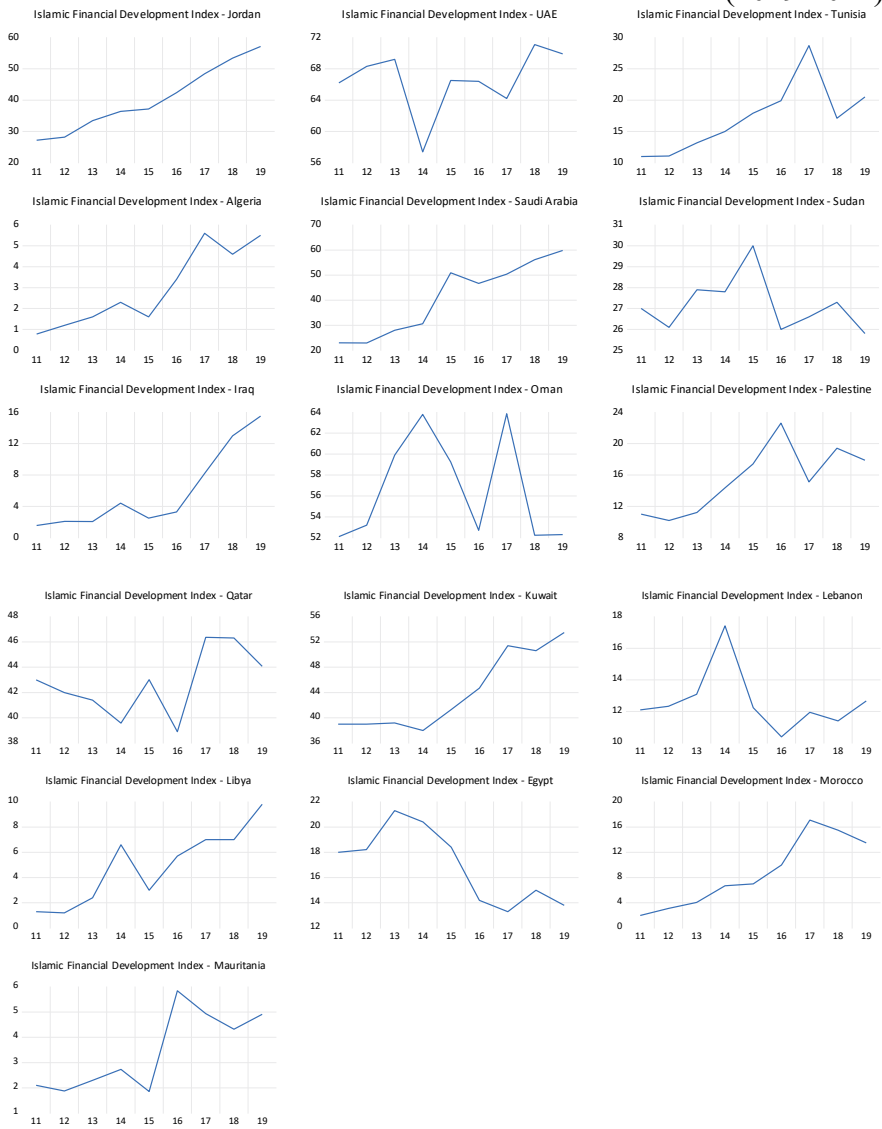

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND